أكد ثقته في أن جهود صاحب السمو وقادة الخليج ستسهم في تعميق التعاون والتكامل بين دول التعاون

مجلس الوزراء يوافق على تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية

■ اتفاقية تعاون في مجال التدريب العسكري بين حكومتي الكويت والجمهورية التركية

سمو الشيخ جابر المبارك مترئساً الاجتماع

جانب من الاجتماع

■ المصادقة على التعديل الوارد بمقتضى قرار مجلس وزراء الخارجية بشأن دورية انعقاد القمة الإسلامية

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي بعد ظهر امس في قصر بيان برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء وبعد الاجتماع صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح بما يلي:

استعرض مجلس الوزراء في مستهل اعماله نتائج اعمال الدورة (39) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الرياض يوم امس الأول حيث أحاط نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد مجلس الوزراء علما بنتائج مشاركة صاحب السمو الامير في أعمال هذه الدورة وبمضامين كلمة سموه والتي اكد من خلالها أهمية الحفاظ على كيان مجلس التعاون الخليجي خاصة في ظل الأوضاع والتحديات الخطيرة التي تعيشها المنطقة الأمر الذي يدعو إلى تجسيد وحدة البيت الخليجي وتعزيز العمل الخليجي المشترك بما يستوجبه ذلك من وقف الحملات الإعلامية التي تمس قيمنا وتزرع بذور الفتنة والشقاق سعيا لتهيئة الأجواء التي ستقود إلى تعزيز فرص احتواء ابعاد الخلافات بين دول الخليج كما شدد على ضرورة تضافر الجهود للتصدي لظاهرة الإرهاب.

كما أحاط الخالد المجلس علما بابرز ما تضمنه البيان الختامي الصادر عن هذه الدورة الذي اكد فيه على مواقفة الثابتة حيال قضايا المنطقة والحرص على قوة وتماسك ومنعة مجلس التعاون ووحدة الصف بين اعضائه والالتزام بالبرامج الزمنية التي اقرت لاستكمال مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون والتطبيق الشامل لبنود الاتفاقية الاقتصادية بالإضافة إلى إنجاز جميع الإجراءات الخاصة بتفعيل القيادة العسكرية الموحدة وإنشاء الأكاديمية الخليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية والإشادة بالمساعي الخيرة والجهود المخلصة التي بذلها حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه لرأب الصدع الذي شاب العلاقات بين الدول الأعضاء والتأكيد على مواقف وقرارات مجلس التعاون الثابتة تجاه الإرهاب والتطرف ونبذه بكافة اشكاله وصوره.

وقد عبر مجلس الوزراء عن خالص الشكر والتقدير للجهود المخلصة التي قام بها صاحب السمو الأمير وأشقاؤه اصحاب الجلالة والسمو قادة دول الخليج في القمة التاسعة والذلاثين وما اسفرت عنه من نتائج طيبة معربا عن ثقته في أن تسهم في تعميق التعاون والتكامل بين دول المجلس في كافة الميادين بما يجسد وحدة الهدف والمصير ويكرس مفهوم الأمن الجماعي ويعزز الأمن والاستقرار والرخاء في دول المجلس لخدمة آمال وتطلعات وأهداف ابناء دول مجلس التعاون الخليجي وخدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية.

هذا وقد اشاد مجلس الوزراء بالإدارة الحكيمة التي قاد بها خادم الحرمين الشريفين اجتماعات القمة والاستعدادات الكبيرة التي وفرتها المملكة العربية السعودية لإنجاح هذا اللقاء الأخوي منوها بالحفاوة وكرم الضيافة التي حظيت بها جميع الوفود المشاركة.

ثم أحاط سمو رئيس مجلس الوزراء المجلس علما بنتائج الزيارة التي قام بها للبلاد فائز السراج رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بدولة ليبيا في الأسبوع الماضي وفحوى اللقاءات والمحادثات التي أجراها معاليه والوفد المرافق له والتي تعلقت بسبل تعزيز العلاقات الثنائية القائمة بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات والميادين بالإضافة إلى القضايا موضع الاهتمام المشترك.

كما أحاط نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد المجلس علما بنتائج زيارة وزير الخارجية المصرية سامح شكري للبلاد مؤخرا بهدف المشاركة في أعمال الدورة الثانية عشرة للجنة العليا المشتركة الكويتية المصرية التي توجت بالتوقيع على عدد من مذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية بين حكومتي البلدين الشقيقين في عدة مجالات حيوية شملت المجالات الأمنية والتعليمية والثقافية والرياضية.

ومن جانب آخر تدارس مجلس الوزراء توصيات لجنة الشؤون القانونية بشأن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم (17) لسنة 1960 ومشروع قانون بالمصادقة على التعديل الوارد بمقتضى قرار مجلس وزراء الخارجية رقم (3/44 ا.ب) بشأن دورية انعقاد القمة الإسلامية لمنظمة التعاون الإسلامي ومشروع قانون بالموافقة على اتفاقية تعاون في مجال التدريب العسكري بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية ومشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة أوكرانيا بشأن التعاون في المجال العسكري والمجالات الأخرى ومشروع قانون بالموافقة على الانضمام للبروتوكول المتعلق بالاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار والبروتوكول المتعلق بالاتفاقية الدولية لخطوط التحميل وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروعات المراسيم المشار إليها ورفعها لصاحب السمو الأمير.

كما أحيط المجلس علما بتقرير هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بشأن وضع دولة الكويت في مؤشر سهولة ممارسة انشطة الأعمال لعام 2019م حيث أشار إلى تحسن وضع دولة الكويت في رصيد مؤشر سهولة ممارسة انشطة الأعمال لعام 2019م لثلاث مكونات بالمقارنة للرصيد المسجل في تقرير 2018م.

كما بحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة واطلع بهذا الصدد على الأسئلة والاقتراحات برغبة المقدمة من بعض اعضاء مجلس الأمة.

ثم بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي.

دعا للاستفادة من طاقاتهم وخبراتهم ومهاراتهم في خدمة الوطن

وزير المالية : لابد من تغيير النظرة «السلبية» للمتقاعدين

■ السلطتان يضعان اللمسات الأخيرة لتعديل بعض أحكام قانون التأمينات بما يخدم المتقاعد

الحجوف متحدثا

العبدالجادر يلقي كلمته

■ العبدالجادر: استحداث مؤشر غير مسبوق في مجال تفاعل الجهات والمؤسسات مع احتياجات المتقاعدين

■ العنزي : تعيين 328 متقاعداً بالجمعيات والاتحادات التعاونية من أصل 2316 موظفاً كويتياً

الدكتور نايف الحجرف امس اهمية تغيير نظرة المجتمع "السلبية" تجاه المتقاعدين والاستفادة من طاقاتهم وخبراتهم ومهاراتهم في خدمة الوطن.

وقال الحجرف في كلمة افتتاح المؤتمر الثالث للمتقاعدين والمعنون (استثمار خبرات المتقاعدين.. من المحلية إلى العالمية) ان هذا المؤتمر يسعى إلى تحقيق عدة أهداف اجتماعية وتنموية عبر إعادة توظيف المتقاعدين والاستفادة من مخزون الخبرات والطاقات لديهم وتشجيعهم على مواصلة العمل والعطاء.

وأشار إلى أن عقد المؤتمر تزامن وقيام السلطتين بوضع اللمسات الأخيرة على تعديل بعض احكام قانون التامينات الاجتماعية وتحديثه بما يخدم المتقاعد ويحافظ على نظام التامينات في آن واحد.

وذكر الحجرف انه بعد اشهر من الحوار مع نواب مجلس الأمة حول موضوع (التقاعد المبكر العادل) وعلى الرغم من تباين الآراء في الفترة الماضية إلا انه تم التوصل إلى توافق حول التعديلات على القانون المقترح.

من جهته قال رئيس المشروع الوطني للمتقاعدين الدكتور صلاح العبدالجادر في كلمة مماثلة ان المؤتمر يأتي استشعارا باهمية شريحة المتقاعدين وتفعيل دورهم في المجتمع والاستفادة من خبراتهم.

وأشار العبدالجادر إلى استحداث مؤشر غير مسبوق في مجال تفاعل الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة مع احتياجات وتطلعات المتقاعدين ما سيكون له بالغ الأثر على تطور تلك الخدمة وتوجه المؤسسات للاستفادة من ذوي الخبرة.

وبين ان المشروع ينطلق بقاعدة كبيرة تصل إلى 4 آلاف عضو "نتطلع بلوغ 10 آلاف عضو خلال العام المقبل" لافتا إلى أن "انتساب هذا العدد من الأعضاء يحملنا مسؤولية جسيمة تجاه التفاعل معهم واستثمار طاقاتهم".

وأضاف انه تم توقيع اربع مذكرات تفاهم مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والمعهد العربي للتخطيط وبرنامج إعادة الهيكلة والقوى العاملة وجمعية المعلمين وجهات وسيتم التوقيع مع جهات اخرى بغية توفير فرص ووظائف لذوي الخبرات من المتقاعدين.

وذكر أن هناك أنشطة مصاحبة للمؤتمر تشمل عرض منتجات المتقاعدين لتشجيعهم على استثمار مهاراتهم ومسابقة (جائزة عبدالله العلي المطوع رحمه الله) لحفظ القرآن الكريم وإقامة دورات تدريبية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط وإطلاق دليل الاستثمار الناجح للمتقاعدين وعقد الاجتماع الثالث لمؤسسات وجهات التقاعد الرسمية وغير الرسمية بالكويت

ومن جانبه أكد مسؤول في وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل الكويتية أهمية الاستفادة من خبرات وقدرات المتقاعدين لمواصلة خدمة البلاد عبر إعادة دمجهم في سوق العمل أو تمكينهم من تقلد مناصب بمؤسسات في القطاع الخاص كاعضاء بمجالس الادارة.

وقال مدير إدارة الرقابة والتفتيش التعاوني بالإنابة في الوزارة عبدالرحمن العنزي في تصريح صحفي إن شريحة المتقاعدين تشكل نسبة مهمة من شرائح المجتمع الكويتي ولابد أن يحاطوا بالرعاية والاهتمام وتسهيل كل ما يحتاجونه من أجل حياة كريمة تليق بهم بعد ما بذلوه من جهد لخدمة هذا الوطن.

وأضاف العنزي أنه من المهم الاستفادة من هذه الفئة باعتبارها "تختزن الكثير من الخبرات والطاقات والنضج النفسي والعملي كما أن المجتمع بحاجة إليها ومن المفترض حسن استغلالها وعدم التفريط بها".

وأكد أنه لا يوجد بقانون الجمعيات التعاونية أو بالقرارات المنفذة ما يمنع المتقاعد من عضوية مجلس إدارة جمعية أو من شغل وظيفة سواء كانت وظيفة قيادية أو إشرافية أوغيرها من الوظائف العادية.

وأضاف العنزي أن الوزارة قامت بتعيين 328 متقاعدا كموظفين بالجمعيات والاتحادات التعاونية من أصل 2316 موظفا كويتي أي بنسبة 15 في المئة تقريبا "حيث تعتبر هذه النسبة من أعلى النسب في الدول العربية بشأن توظيف المتقاعدين".

وأوضح انه يتم دراسة زيادة نسبة توظيف المتقاعدين بالجمعيات عبر منحهم مزايا وحوافز بهدف تشجيعهم للتقدم بطلبات توظيف في الجمعيات التعاونية إضافة إلى تكليف ذوي الخبرات من المتقاعدين العاملين في الجمعيات بتدريبهم وتاهيلهم كل حسب اختصاصه وفي إطار برامج علمية تخصصية تحت إشراف الوزارة

جانب من الحضور